

الاختصاصات
الجمهوريات

أُمَّةٌ بِلاَ إِيمَانٍ

عَبْدُ الرَّحْمَنِ عَبْدُ السَّلَامِ

آخِرُ النَّمَاذِجِ

الطبعة الأولى

ديسمبر ١٩٧٧

المحرّم ١٣٩٨

أودرمانات

م.ب. ١١٥١ ٥٦٩١٤

الإهداء :

الى الشعب السوداني الكريم !!
كل خصوصتنا مع من يطيب لهم أن يسموا
أنفسهم « علماء السودان » إنما هي من أجل
الحق ومن أجلك !!
كل همنا أن يسلم لك دينك ، فإنه هو
أعز ما تملك !!
ولا يد لك ، من أجل هذا ، أن تسير بين الدين ،
و « رجال الدين » .. ولا يد لك أن تترك
الدين من سوا آتاهم !!
فلا تتخذ بالمظاهر التي تحكي الدين بلا
دين ، واجعل الحديث الشريف نصب عينيك :-
« دينك !! دينك !! يا بن عمر !! ولا يغرنك
ما كان مني لأبويك !! فخذ ممن استغاثوا ،
ولا تأخذ ممن قالوا !! » ..

بسم الله الرحمن الرحيم

« ولا تقف ما ليس لك به علم !! إن السمع والبصر،
والفؤاد، كل أولئك كان عنه مسئولاً !! »
صدق الله العظيم

المقدمة :
قصة هذا الكتاب

في أثناء انعقاد مؤتمر الجمهوريين
الطائف على مدينة ودمدني في
الفترة ما بين ٧٧/٥/٢٩ و ٧٧/٦/٢٠

خرج الاخوان الجمهوريون كماداتهم موزعين على أتيام يحملون
الكتاب الجمهوري لبيعه للمواطنين، وكان من بين الأتيام
الثلاثية الطائفة، تيم تكون من الأخوان، خيرى أحمد خيرى
وعبد الله أحمد النعيم ويوسف صالح، وبينما كانوا في طوافهم
بالقرب من منطقة بنك الخرطوم في غرب السوق، وجدوا جماعة
مكونة من نحو ثلاثة أشخاص، من بينهم مصطفى خالد عبد الله،
فعرض الأخ عبد الله أحمد النعيم على مصطفى خالد الكتب، فأشاح
بوجهه عنها، قائلاً وبتعبير عرني فصيح، أنه اطلع على بعض هذه
الكتب وقد ألقاها مرة أخرى، وأنه صاحب موقف محدد منها
فقال له عبد الله إذن تتركك، وبينما هموا منه بالانصراف سمعوه
يقول « ولنا في مولانا أسوة حسنة » مشيراً بذلك إلى الشيخ
عبد الرحمن عبد السلام الموظف بالشئون الدينية، والذي يادر برفع
عصاه في وجوه الأخوان ثم طفق يكيل الشتائم البدئية والقبیحة
للاخوان الجمهوريين، مثل ياكفار ويا أولاد الحرام، ابحتوا
المحرمات، وإلى غير ذلك مما نغف عن إيرادها بالفاظه البذيئة
في هذا المكان، والذي يمكن الاطلاع عليه في حيثيات المحكمة

المنشورة في غير هذا المكان من هذا الكتاب، جرى كل ذلك
الشتيم وكل تلك الاساءة من غير أن يعرض عليه الاخوان كتبهم،
أو أن يتكلموا معه بكلمة واحدة، ولما رأوه يرفع عصاه،
وسمعه يبتوه ويردد عباراته اليزيئة هذه، قال لهم خيرى،
أحسن ننصرف، فلما أداروا ظهورهم، إذا بهم يسمعون صوت
مصطفى خالد صائحاً: لا، لا، وقبل أن يلتفتوا عليهم، فإذا
بعضا عبد الرحمن عبد السلام تقع على طرف من ظهر خيرى وعلى
طرف من كتفه، برغم محاولة مصطفى خالد لصرفها عنه، فما كان
من الاخوان الجمهوريين إلا أن انصرفوا من المكان، تاركين
عبد الرحمن عبد السلام يواصل شتائمه وافتراءاته، حتى نقله فيما
بعد مصطفى خالد بعريته إلى منزله.

والجدير بالذكر أن عبد الرحمن عبد السلام هذا كان قد
تعدى بمحاولة التهجم والسباب والشتيم، والتحرّيش على قتل
الجمهوريين قبل حوالي ساعة من حادثته سابقة الذكر وفي نفس
المكان، وذلك على أثر حركة الأخ الجمهورى عز الدين مصطفى دالى
مع اخوانه في توزيع الكتاب، هذا وقد تجمع على أثر هذه الحادثة
عدد كبير من المواطنين، الذين حاولوا بينه وبين عز الدين دالى !
وعلى أثر هاتين الحادثتين اجتمع الاخوان الجمهوريون
وقوموا الموقف، ثم رأوا أن يرفع الاخوان خيرى أحمد خيرى
وعز الدين مصطفى دالى قضييتين ضد عبد الرحمن عبد السلام .. وقضية
هذا الكتاب هي قضية خيرى، أما قضية عز الدين، فقد أحالتها محكمة
الجنایات بعدنى إلى محكمة كبرى تحت المادة (٩٠) من قانون العقوبات،
هذا وقد استأنف المتهم بواسطة دفاعه قرار الإحالة إلى قاضى
المديرية، الذى أيد القرار الصادر من محكمة الجنایات بالإحالة وأمر
بتشكيل المحكمة الكبرى، ثم أيضاً استأنف المتهم بواسطة محامى

دفاعه قرار محكمة المديرية إلى محكمة استئناف مديرية الجزيرة
والتي لم تصدر قرارها بعد.

القرض من إصدار هذا الكتاب :

وفي ايجاز شديد نقول أن هذا الكتاب قد أخرج
ليؤرخ ويسجل للتاريخ عاراً خاصه في غير حياء ولا ورع أحد ممن
يسمون «بعلماء الدين» ، والذي يُعتبر من وجهة النظر الرسمية ،
عند الشئون الدينية، أنه عالم وواعظ وإمام مَنقَل بمساجد المدينة
ومفتش للخلاوى، ومقرئ للقرآن في المناسبات الرسمية، وكثيراً
ما يُسمع صوته من الراديو .. ذلكم هو الشيخ عبد الرحمن عبد السلام
أحمد ! وكما مَرَّ بنا قبل قليل، فإنه قد تعدى بالسباب والشتم ،
وبالإساءة الفاحشة البذيئة وبالضرب على الاخوان الجمهوريين في
غير حياء وفي غير حجل ، ثم لما واجهته مسئوليته القانونية ،
أنكر فعله الذميمة، من غير أن يخشى على سمعته الزائفة أو على
دينه الرقيق الذي يدعيه زوراً وبهتاناً ، وشاء الله أن يخذله شر
خذلان وأن يدينه شر إرادته ، بعد أن ملأ الدنيا
وعواء ، وبعد أن طاف وطاقوا له لجمع المال عن المساجد ومن
المكاتب ومن الأسواق، ليوظفوا له مجاميعاً مسالماً ! يا للعار !! محام
مسلم تجمع له الصدقات من مكاتب الدولة ومن المساجد ومن
الأسواق ؟؟ فيا للذلة ويا للهوان !!

ثم تنتهي قصة هذا الكتاب بإرانة المتهم عبد الرحمن
عبد السلام بعد أن ثبت أمام المحكمة أنه مذنب تحت المادتين
(٤٣٥) و (٢٩٦) من قانون العقوبات ، ويعقوبة قدرها خمسة
وعشرون جنيهاً أو خمسة وعشرون يوماً سجنًا في حالة عدم الدفع ..

لقد كان واعظ مدني اذن متعدياً بلسانه وبيده، ثم شو قد كانت منكراً، لكل اولئك.. ولكن ذلك لم يجد شيئاً، فقد طالته يد العدالة التي كانت له بالمرصاد.. والذي يهتما من كل هذا أن «الشيخ» عبد الرحمن عبد السلام ليس يدعاً من الوعاظ، وانما هم مثله.. هذه هي الحقيقة الهامة التي نريد لها أن ترسخ في أخلاق الناس، وهي التي نريد أن يتعلموا منها الكثير، ومن أجل هذا فإننا سنورد أمثلة من رجال الدين يكوسى فإنهم جميعهم قد أدلوا ببشهادات كاذبة وهم على اليمين أمام المحكمة!!

رجال الدين ومحكمة كوسى وشهادة الزور!!

في هذا المجال الصديق فإننا نورد لقرائنا الكرام، بعضاً من أقوال الأئمة والوعاظ ومعلمي الدين في قضية «الشيخ» سعيد الدين سالمين بمدينة كوسى، فقد كان مثلاً عجيبياً في الارتباك والتناقض بل والكذب المصريح... ونحن نورد هنا نقلاً عن كتابنا «فضايا كوسى هدية لشعبنا»، وهي في الأصل مأخوذة من مضابط المحكمة -

لقد ورد في حيثيات قاضي الاحالة في محاكمة «الشيخ» سعيد الدين سالمين ما يلي :- «ذكر المتهم عند استجوابه في يومية الدخري أنه قال للمصلين «عليكم مقاطعة هذه الفئة الضالة.. وأقصد بها محمود محمد طه وجماعته» وأقر للدخري بأنه قال للمصلين «الفئة الضالة تركت الأندية، ودخلت الجوامع والمساجد».. لقد استطاع شهود الاتهام أن يشبّثوا أن المتهم قد حرض الناس على قتل الجمهوريين وقد قبلت المحكمة إفادات شهود الاتهام، وأحالت المتهم لمحكمة كبرى، ولقد جرى قرارها على النحو الآتي :- «انت متهم بأنك في الفترة، ما بين

١٩٧٣/١٠/٢٦ و ١٩٧٣/١١/١٩ تقريباً ، وفي مساجد مدينة كوستى ،
حرضت الناس على قتل أتباع محمود محمد طه ، والمعروفين باسم
الجمهوريين . هذا العمل يخالف أحكام المادة (٩٠) من قانون عقوبات
السودان ، تبرأ حالة المتهم للمحاكمة أمام محكمة كبرى ..
يحال المتهم للمحاكمة أمام محكمة كبرى تحت المادة (٩٠)
من قانون عقوبات السودان »

لم يستطع المتهم مواجهة مسؤوليته أمام المحكمة الكبرى ،
بل أنكر بصورة متناقضة ، وأتى بشهود زور من الوعاظ والأئمة
ومعلمي الدين ولكن المحكمة رفضت هذه الأقوال المتناقضة ،
وأخذت بشهادات شهود الاتهام من الجمهوريين لصدقها ولتماسكها
... وحتى لا ينسى شعبنا فإننا نضع تلك الأقوال بين يديه ، فلنأملها
جميعاً علماً ولناخذ منها العظة والدرس !!

قال « الشيخ ، سالمين وهو معلم دين أمام المحكمة الكبرى :
« ما تحدثت عن الجمهوريين ، ولم أعدهم من الفرق الضالة » ،
ولما حاصره القاضي بالأسئلة قائلاً : « أبدأ أنت في أحاديثك
ذكرت فئة معينة ، تركت الأندية ودخلت الجوامع ؟ » اضطر
الشيخ ليقول : « أنا كنت أقصد الفرقة التي كانت تحمل أفكار محمود
محمد طه » ثم ذهب الشيخ ليناقض نفسه ويقول « ما حصل تحدثت
عن جماعة يتبع الكتيب ، أو تدخل الجوامع » ... إن هذه الأقوال
المرتبكة تحدثت عن نفسها ولا تحتاج منا لتعليق ..

ونورد فيما يلي شيئاً من أقوال شهود دفاع سالمين منقولة
من الصفحات ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ من كتابنا « قضايا كوستى هدية لشعبنا »
لكيلا يتدع عن حقيقة من يتصدون لتعليمه دينه « الصادرة الطبعة
الأولى منه في عام ١٩٧٥ : -

الشاهد الأول : محمد أحمد الفكي رئيس الشؤون الدينية

يكوسى ومنواحيها . بعد أن أدى اليمين
ذكر في أقواله أن المتهم فسر الحديث هو صنوع الدعوة للتخريض بقوله
أن القتل الوارد فيه يكون بيد الحاكم وليس بأيدي المواطنين ، قال
هذا كذباً وزوراً ليخلص صاحبه من وزر الجريمة التي تواجهه ،
ولكن المحكمة لم تأخذ بشهادته ، لأن هذا الدفـع متناقض مع نص
الحديث ومع الحال التي كان عليها المصلون بالمساجد .. هذا بالإضافة
إلى أن شهادات شهود الإتهام التي أخذت بها المحكمة لم تغل عن
شرح ورد من المتهم في هذا الصدد .

لقد قال هذا الشاهد على اليمين :- «السمعت المتهم يتعرض
للجمهوريين أو محمود محمد طه بل كان حديثاً عاماً » .. نرجس أن
يقارن القارئ الكريم بين قول هذا الشاهد وقول المتهم نفسه
المشار إليه آنفاً : « أنا كنت أقصد الفرقة التي كانت تحمل أفكار
محمود محمد طه » ..

الشاهد الثاني : أبو بكر عبد الله - مدرس دين بالثانويات

العليا . بعد أن أدى اليمين ، ذهب مذهب
الشاهد الأول ، حيث قال أنه سمع المتهم يشرح الحديث ويقول عن
القتل الوارد فيه ، أن يكون بيد الحاكم .. ومع أن شهادة هذا
الشاهد لا تفيد المتهم شيئاً ، حيث أن الشاهد سمعه بجامع الأحمدية ،
وجامع الأحمدية ليس من الجوامع التي أقيمت عليه بها دعوى التخريض
.. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذه الشهادة أيضاً لم تأخذ
بها المحكمة لتناقضها مع مقتضى الحال بالمساجد ، لأن المصلين لا
يعنيهم كثيراً أن يحدثهم إمامهم بحديث يخمس الحاكم ، كما
أن الأخير المذكور في الحديث لا يد أن يكون خامساً بالمصلين ،

لهذه الأسباب لم تأخذ المحكمة بهذه الشهادة . ثم إن . الشاهد الثاني هذا اعترف بأنه أول الموقعين على عريضة معارضة كوستي التي كتبها سالمين ودعاؤها ، ثم قدمت للسلطات السياسية والقضائية والتنفيذية بالبلاد ، أملاً في القضاء على الجمهوريين ، وإلا فعلى المسؤولين ومخبرهم تقع مسؤولية ما سيحدث .. فدأت هذه أيضاً على عرض الشاهد في الدفاع عن صاحبه .

ومن الغريب في أمر هذا الشاهد أنه قد قال : « المتهم لم يذكر فرق بعينها » .. كذا !!

الشاهد الثالث : الشيخ محمد الطيب امام الجامع الكبير . بعد أن أدى اليمين ذكر في جملة

ما ذكر أن سعد الدين سالمين لم يتحدث قط في الجامع الكبير ، فسأله رئيس المحطة عما إذا كانت هناك أسباب تقنعه من الحديث في الجامع الكبير ؟ فأجاب الشاهد بأن سعد الدين سالمين من العلماء وليس هناك سبب ينعته ، إلا أنه لم يتفق له الحديث به .. قال هذا في الوقت الذي يقر فيه المتهم نفسه بأنه تحدث في الجامع الكبير يوم ٧٣/١١/٩ وكما وردت في ذلك شهادة شهود الإتهام .. هذا بالإضافة إلى أن شاهد الدفاع هذا قد ذكر قبل الآن بأن سعد الدين سالمين تحدث في الجامع الكبير أثناء غيابه بالخرطوم وبحضور نائبه حسب القوى !! فماذا نفهم من قصد هذا الشاهد؟ وماذا نفهم من هذه الشهادة التي أدلى بها شيخ يتجاوز السبعين من عمره .

إن سالمين نفسه وإن كان قد أقر بحديثه في الجامع الكبير إلا أنه قد حاول تطويق أقواله بصورة كان يعتقد أنها لا توقعه تحت طائلة الادانة ... وهيئات !!

الشاهد الرابع :

محمد محمد نور تاجر وإمام جامع عثمان موسى . ذهب بعد أن أدى اليمين مذهب

زملائه في أن سعد الدين سالمين المتهم شرح الحديث وقال « إن القتل يكون بيد الحاكم » هذا وقد اتضح للمحكمة أيضاً أنه من الموقعين على عريضة سعد الدين سالمين ، فذهب لشهادته مذهب شهادات زملائه حيث لم تأخذ المحكمة بها جميعاً بسبب من الاعتبارات التي ورد ذكرها فيما تقدم .

ومن الدجائب والغرائب في شهادة هذا الشاهد أنه ، وبعد أن أدى اليمين قال في اجابته على أسئلة السيد أحمد سليمان دفع السيد ممثل الإتهام ، بأنه لم يحدث شغب بجامع عثمان موسى يوم ١٠/٣/٧٣ كما لم يقع ضرب أو شتم أو خنق أو إساءة بالفاحشة في ذلك اليوم كما نفى عن نفسه أنه قال لقارئ القرآن "أوجز" !! في

الوقت الذي حصل فيه كل ذلك وقامت عليه البينة بالمحكمة .
أنكر هذا الشاهد أيضاً وبعد أدائه اليمين ، وهو إمام مسجد يؤم الناس للصلاة ، قال أن محمد الحسن الطاهر لم يتحدث قط للمصلين من جامع عثمان موسى ، في الوقت الذي حصل فيه ذلك وعلى عيون الأتّهاد وبمحضر الشاهد شخصياً ، حيث قام مهنئاً للأخ محمد الحسن الطاهر على طيب حديثه الذي سمعوه !!

أيضاً لجلج هذا الشاهد في الإجابة على سؤال الاستاذ أحمد سليمان ممثل الإتهام حيث سأله إن كان محمد الحسن الطاهر وأخوته من الجمهوريين قد زاروه في منزله أو دكانه وعرضوا عليه فكرتهم في الدعوة للدين ، فننصل عن الإجابة طالياً بتحديد الجهة التي حصل فيها اللقاء ، فتدخل القاضي وأمره بالإجابة ، لأن السؤال واضح ومحدد وما عليه إلا أن يجيب إن كان قد حصل لقاء في واحد من هذين المكانين ، فأجاب أخيراً بأن ذلك قد حصل في منزله !! ومن المسائل

الذكية أن الأستاذ أحمد سليمان ممثل الاتهام طلب من هذا الشاهد أيضاً أن يحكى للمحكمة من أقوال المتهم التي سمعها بالمسجد ، غير التي تعلقت منها بتفسير أن «يكون القتل بيد الحاكم» !! فأجاب الشاهد بأنه لم يذكر شيئاً غيرها !!

هذه مجرد أمثلة ويمكن للقارئ الكريم أن يلتمس المزيد من التفصيل في كتابنا: «قضايا كوستى هدية لشعبنا الكيلا يخدع عن حقيقة من يتصدون لتعليقه دينة» ..

ماذا بقى هؤلاء الأشياء بعد هذا؟؟ وما عذر الشعب في أن يسمع منهم بعد هذا؟؟ ..

بقى أن نعلم أنه وبعد محاولات «التلويح» آتفة الذكر فإن المحكمة الكبرى قد أرادت هذا المتهم ، ومما جاء في حيثياتها : «المتهم ذكر أنه يتصد بالفئة اليهائية ... الخ ولكن هذا قول مردود لأنه لم يثبت للمحكمة أن جماعة ما ، تنادى باليهائية ، أم خلافتها إرتادت جوامع كوستى » ثم عضدت المحكمة لتقول : «ويمكن رجحان ما قاله المتهم ، في أقواله السابقة كذلك ، فقد أفاد المتهم أنه سيتصل بالمسؤولين لمنع هذه الفئة من نشر دعوتهم ، وإلا فليستحمل المسؤولون النتيجة ... هذا التوليح يستقيم وتفسير رواية الإتهام ، لأن معنى تحميل المسؤولين النتائج .. هو أن الجمهور يقوم بمنع هذه الفئة ، دونما اللجوء للسلطات» ... «لما تقدم تقرر المحكمة أن المتهم حرص المصلين ، في جوامع مختلفة بكوستى في الفترة ١٠/٤ - ١١/٤ ، يقتل جماعة ، تدعى الجمهوريون »

ما حدث في كوستى
تكرر في مبدئي
قضيتنا موضوع هذا الكتاب ، حدث
فيها ما حدث ، في مدينة كوستى من كذب
ومن مراوغة ، غير أن المتهم في هذه المرة ، وهو «الشيخ» عيد الرحمن

عبد السلام ، قد قام بتشيل دور الشهود الأربعة في قضية كوستي..
وقد أعانه على ذلك شاهد واحد يدعى مصطفى خالد من الطريقة
«التجانية» وهـ «طريقة» المتهم نفسه فيما يبدو..

الواعظ عبد الرحمن عبد السلام مفتش الخلاوى بمدينة
ودمدني أنكر أنه تهجم بعصاه على الأخ الجمهوري خيرى أحمد
خيرى وقال أنه يعف أن يضرب بعصاه الجمهوريين لأنه يعتلى بها
المناير .. هذا ما قاله المتهم للمحكمة .

أما المحكمة فقد قالت الآتى :- «هل تعد الجاني استغلال
القوة الجنائية مع الشاكى دون استفزاز شديد ومفاجئ ؟ والمحكمة
تجيب على ذلك بنعم . إذ أن شاهد اتهام ⑤ وشاهد اتهام ③
وشاهد اتهام ④ أكدوا على اليمين أن المتهم أهوى عمداً بعصاه
على ظهر الشاكى خيرى أحمد خيرى وإن ذلك لم يكن نتيجة استفزاز
شديد إذا اعتبرنا أن معيار الاستفزاز مومتوى » بقى أن يعلم
القارئ أن هذا المتهم قد ذكر نفس هذه الأقوال في بلاغ آخر
رفعه منده الأخ عز الدين دالى والبلاغ الآن موضوع احالة أمام
محكمة كبرى .

أما عن الكذب الضار فيكفى أن نورد قول السيد قاضى
جنایات ودمدني «هل تضمنت العبارات التى صدرت من المتهم أخباراً
كاذبة ؟ والمحكمة تجيب على ذلك بنعم» .. لا نود أن نخوض في
المزيد من التفاصيل ولذا فإننا نحيل القارئ الكريم على متن
الكتاب ليقف على الحقيقة بنفسه .

محامى الدفاع ومهزلة الردة

ومن أعجب الأمر في قضية
مدني أن محامى الدفاع الأستاذ الشيخ صالح سليمان قد قال في
مرافعته :- «أما مسألة أنتم كفار وأحللتكم المحرمات وما شاكلها .

من قول نسب المتهم - إن صرح - فقد اجتمعت محكمة دستورية أعلنت
إرتداد زعيم الجمهوريين عن الإسلام ، ومن بعد الخروج عن الإسلام
تأثى الذنوب تبعاً . إذ ليس يعد الكفر ذنباً ۝

إن رجلاً يقول مثل هذا الكلام لابد أن يكون جاهلاً
بالدستور ، ولابد أن يكون جاهلاً بالدين ، وبصورة أكبر بما لا يحتمل
القياس .. وتجنّب لا تريد أن نشق على محامى الدفاع ، فنأخذ ما أخذ
الجد في أمر الدين ، ولكننا سنأخذ ما أخذ الجد في موضوع
الدستور ، إذ إن الدستور من المفترض أن يكون في مجال معرفته
يحكم المهنة .

أولاً :-

من الذى أخبر محامى الدفاع أن محكمة الردة قد كانت
محكمة دستورية ؟؟ ألا يعلم السيد المحامى أنه لا يوجد في قوانين
السودان قانون اسمه الردة ؟؟ ألا يعلم السيد المحامى أنه لا توجد
محكمة على إطلاق المحاكم الدستورية تملك حق إعلان ردة أى
شخص ... إذ أن الدستور وبالضرورة قد تضمن على الحقوق
الأساسية بما في ذلك حرية العقيدة .. إن كان السيد المحامى
لا يعلم كل أولئك فمن الخير له أن يعلم الآن .. فإنه قد ولى
وقت التفضليل .

ثانياً :-

محكمة الردة مرفوضة شكلاً وموضوعاً من الناحية الدستورية
أخيراً ، إلى ذلك أن محكمة الردة قد كانت محكمة فاسدة حتى فيما
قامت به من إجراءات باطلة فقد ذكر المدعى في محكمة الردة في
كتابه ۝ نقض مقريّات محمود محمد طه ۝ أنه قد اتصل بقاضى محكمة
الردة قبل انعقاد المحكمة واتفق معه على الإدانة مسبقاً .. فما
رأى السيد المحامى ؟ .. أضف إلى هذا أن قاضى القضاة نفسه

قد أيد محكمة الردة على المصحف السيارة بعد ثلاثة أيام من
حكمها، وهو السلطة الاستئنافية.. فأى دستور يتحدث عنه
السيد المحامي ..

أضف إلى هذا وذاك أن هذه المحكمة الدستورية على حد
تغيير محامي الدفاع لم تتخصص أقوال شهود الادعاء ولم تراجعها
من مصادر هابل قبلتها وهي أقوال سماعية !!
إن كل قانوني يحترم ثقافته لا يد أن يتواري خجلاً من هذه
المحكمة الهزيلة التي سودت صحائف القضاء السوداني سواداً
لا يفتح يد الدهر... ومع هذا فإن السيد محامي الدفاع أراد أن
يستر بها عري هوكله الذي عجز عن إثبات صحة أقواله ،
فأخذ من هذا العجز فضيلة فقال: « ليس بعد الكفر ذنب »
إذن من رأى السيد المحامي أنه يمكن أن يجتمع خصوم سياسيون
يعلنون كفر مخالفتهم في الرأي في محكمة فاسدة يسمونها محكمة
دستورية ثم بعد ذلك يستطيع هؤلاء الخصوم الخوض في
الأعراض بالكذب والبهتان دون أن تكون عليهم مساءلة قانونية
فإن الكذب على الخارج على السلام ليس ذنباً في القانون
الدستوري المزعوم الذي يتحدث عنه محامي الدفاع. وإذا مددنا
عبارات محامي الدفاع فإنه يمكن للمسلم أن يعتدى على مال وعلى
دم مخالفه في الرأي فإنه من فقه محامي الدفاع أيضاً أن
الكافر حلال المال، وحلال الدم... -

إن حديث السيد محامي الدفاع لحدث بعيد وبعيد ولولا أنه
مثبت في متن هذا الكتاب لما تعرضنا إليه بهذا التوسع إذ أنه
في حقيقة الأمر لا ينطوي على أى قيمة علمية أو قانونية ...
وبطبيعة الحال فإن محكمة الموضوع لم تلف بالاً لمثل هذا
النوع من الدفوع .

حيثيات المحكمة

ليست هذه هي المرة الأولى التي
ينشر فيها الجمهوريون أخبار

المحاكم الجنائية التي تخصهم ، ولقد كان لتجاريتنا السابقة أطيب
الأثر في نشر الثقافة القانونية الصحيحة ولله الحمد على ذلك
والأمر الذي لا شك فيه أن حيثيات المحكمة قد كانت حيثيات رهيبة
تستحق الإشادة ، وتستحق التمجيد ، ونحن إذا نشرها على الناس
انما نساهم في تعميق مبدأ سيادة القانون بأشاعة مثل هذه الأحكام
الجيدة بين الناس بما يجعلها ثقافة شعبية .

لقد كان الحكم قوياً وحاسماً ومنع القضية كلها في إطارها
الجنائي من حيث أنها كذب ضار ومن حيث أنها تهجم جنائي .. أما
المسألة الفكرية التي زج بها محامى الدفاع في هذه القضية بوجوه
الإستفزاز فقد قال عنها السيد قاضى الجنائيات يودمدنى « .. وعلى
كل فالفكرة الجمهورية لم تخرج من القرآن الكريم ولا من
تقليد الرسول صلى الله عليه وسلم وكل ما جاء فيها منطوق
ويقبله العقل لذا فلا أرى أن هناك استفزازاً بالمعيار
الموضوعى يوجب التهميم واستعمال القوة الجنائية معهم .. » قال
السيد القاضى هذا بعد أن أورد تلخيصاً أميناً ودقيقاً لبعض الملاحظات
الرئيسية للفكرة الجمهورية ، يجده القارئ مثبته في متن هذا الكتاب .
انه لمن المعلوم لدينا سلفاً أن الفكرة الجمهورية
لا يمكن أن تستفز أحداً .. وهذا معلوم أيضاً عند القاعدة
العريضة من أصدقائنا القراء في جميع أرجاء البلاد ، ومن حسن
التوفيق الإلهى أن المحكمة الموقرة قد قررت هذه الحقيقة ...
ذلك أن السلفيين ما فتئوا يحاولون إثارة الأمن بمثل هذه
الحجج الواهية ..

ومع كل هذه القيمة الواضحة لحكم المحكمة ، إلا أننا

وبكل احترام المحكمة الموقرة ، نرى أن العقوبة لم تكن متناسبة مع
وضوح وقوة الادانة ... ولا مثير عندنا ، فنحن لم نقصد مطلقاً من
كل القضايا التي رفعناها أمام القضاء ، التشفى أو الانتقام . أو
أن يلحق المتهم حكماً رادعاً ، وانما كان قصدنا دائماً وهماً أيداً
ثبوت الإدانة على مثل هذه الأفعال الطائشة .. ولكننا في هذه
القضية قد كنا نرى أن المتهم لا يستفيع إلا بالعقوبة اليدنية فإنها
توسع خياله الذي لم يكن يتصور مساءلة قانونية فهو قد اعتدى
بلسانه وبيده ..

عريضة الشكاوى

أمام محكمة القاضى المقيم - ودمدني

اسم الشاكي : خيرى أحمد خيرى

اسم المشكو عنده : عيد الرحمن عيد السلام « بارشاد الشاكي »

طلب فتح بلاغ تحت المادتين ٩٦ / ٤٤١ عقوبات

السيد القاضى المقيم

بكل احترام وبالبنية عن الشاكي أعلاه ألتمس فتح

بلاغ ضد المشكو عنده ، تحت المادتين المقترحتين وذلك للأسباب الآتية :

- ١- بتاريخ ١٣١/٥/١٩٧٧ كان الشاكي يقوم بعرض كتب الدعوة
الاسلامية الجديدة مع أحد زملائه من الاخوان الجمهوريين .
- ٢- قام الشاكي المشار إليه في الفقرة الأولى بعرض الكتب على
مجموعة من الناس كان يقف بالقرب منهم المشكو عنده ولكنه
لم يعرض على المشكو عنده .
- ٣- قام المشكو عنده بسبب الاخوان الجمهوريين بالقاحشة
وبسبب قط من القول ولكن لم يرد عليه أحد .
- ٤- عندما تحرك الشاكي وزميله ، قام المشكو عنده بصري الشاكي
بعضاً من الخلف وقد خفف من وقع الضربة تدخل أحد

أحد الحاضرين الذي وقع عليه جزء من العصا .
٥ - لكلا ما تتقدم من أسباب نلتصق فتح البلاغ تحت المادتين
المقترحتين ..

يدر الدين يوسف السيحت

المحامي

١٩٧٧/٦/١

مرافعة الدفاع :

تتميراً في ١٩٧٧/١١/٢٧

محكمة جنايات مدني

الموضوع : محاكمة المتهم / عيد الرحمن عيد السلام

تحت المواد عقوبات

السيد / قاضي جنايات مدني ،

بنيابة عن المتهم أعلاه أرجو السماح لي بتقديم المذكرة الآتية :-
أولاً الوقائع : يقول الشاكي أنه بتاريخ البلاغ وعندما كان يعرض
كتب الفكر الجمهوري تعرض له المتهم بالسباب وضربه

بالعصا التي كان يحملها .

ثانياً : تركزت بينة الاتهام في الشاكي وزميله ديه في الدعوى والذين
لهم رأي محدد في المتهم وأمثاله .

ثالثاً : لم يقدم الاتهام بينة طبية تثبت المضرب .

رابعاً : ذكر المتهم في أقواله أنه لم يضرب الشاكي ولم يسه بل رفع
عصاه قائلاً ما معناه أنه يعقب عصاته هذه - وهو رافقاً لها -
عن ضرب أمثال الشاكي .. إذاً فهو لا ينوي تهديد الشاكي أو

التهجم عليه بقدر ما قصد أن يريه رأيه فيه .

خامساً : أثبت شاهد الدفاع أن المتهم لم يضرب الشاكي أو لم يهرده

أو يتهجم عليه أو يسه بل رفع عصاه قائلاً أنه يعفها عن

ضرب أمثال الشاكي لأنه بطلع بها المناير .

سارساً : بينة الدفاع هذه تنقسم بالحيدة بعكس بينة الإتهام
والتي مشربها واحد وهدفها واحد هو الوقيعه بالمتهم
وأمثاله .

سابعاً : نرى أن الاتهام قد فشل في اثبات التهمة الموجهة للمتهم
إلى ما بعد مرحلة الشك المعقول .

ثامناً : البينة التي قدمها المتهم تشير على الأقل الشك في عملية
التهجم والضرب والشك لا يد أن يفسر لصلحة المتهم .

تاسعاً : أما مسألة أنتم كفار واحللتم المحرمات وما شاكلها من قول
نُسب للمتهم - وان صح - فقد اجتمعت محكمة دستورية أعلنت

إرتداد زعيم الجمهوريين عن الاسلام ومن بعد الخروج عن
الاسلام تأتي الذنوب تباعاً ، اذ ليس بعد الكفر ذنب -

لكل ما تقدم نرى وباحترام ابراء ساحة المتهم .

وشكراً

الشيخ صالح سليمان - المعامي

مرافعة الإتهام : * * *

١٩٧٧/١١/٢٨

أمام محكمة جنائيات ودمدني
محكمة المتهم / عبد الرحمن عبد السلام
مرافعة الاتهام الختامية

السيد القاضي

بكد احترام ونية عن الاتهام التمس أن أتعلم بالمرافعة
الختامية التالية :-

١- الوقائع التي قدم الاتهام البينة لإثباتها هي أن الشاكي كان في
يوم الحادث يعرض كتب الفكرة الجمهورية وبصحبته شاهد الاتهام
الثالث والرابع وبينما كان الشاكي يعرض هذه الكتب على مجموعات

من الناس بالقرب من بنك الخرطوم بومدني تعرض له المتهم وسبه
بالقاذ بذينة ووجه اليه عبارات كاذبة ومسيئة وتهجم عليه بأن رفع
عصاه وأهوى بها عليه حيث ضربته حذاء منها ولكنه لم يسبب له أذى
يذكر .

٢- أيد شاعدا الاتهام الثالث والرابع أقوال الشاكي إذ أنهما كانا
شاهدا عيان لما حدث .

٣- المتهم ينكر واقعة رفع العصا وينكر واقعه توجيه الألفاظ أمام
المحكمة وقد ورد في مراقبة الدفاع الختامية بالفقرة الرابعة مايلي:
الذكر المتهم في أقواله أنه لم يضرب الشاكي ولم يسبه بل رفع عصاه
قائلاً ما سمعناه أنه يعف عصاته هذه - وهو رافقاً لها - من ضرب أمثال
الشاكي ... إذا غهو لا ينوي تهديد الشاكي أو التهجم بقدر ما
قصد أن يريه رأييه فيه .

هذا هو الخط الذي سار عليه المتهم ليبرئ نفسه . وهو
الخط الذي سارت عليه مراقبة الدفاع لتقول أن المتهم قد رفع عصاه
ليقول للشاكي أنه يعفها عن ضربه .

ولكن ما رأى الدفاع لو قلنا له أن المتهم قد ذكر في أقواله
بصفحة ٣ و ٤ من يومية التحري شيئاً غير الذي ورد في مراقبة الدفاع
لرفع العصا ؟ لقد ذكر المتهم في أقواله والتي اعترف بها أمام
المحكمة الموقرة ما يلي « قلت له انتم صم بكم - أحدهم رفع يده
وأنا رفعت العصاية ولا أعرفها وقعت فوقه أم لا ... »

إذا فإن المتهم بقوله صراحة في يومية التحري أنه قد
رفع عصاه كرد فعل لرفع أحد الجمهوريين ليده . ولم يقل يوهن
أنه قد رفع يده ليقول للشاكي أنه يعفها عن ضرب الشاكي .
ولكن يبدو أن المتهم قد علم فيما بعد أن أقواله التي سجلها في
يومية التحري لا يمكن أن تسحقه في دفاعه فلجأ إلى قوله الذي

قاله أخيراً أمام المحكمة .

٤- لقد حاول المتهم التحايل للتمسك بدفاع ليس له أى سند من الواقع بل لقد حاول المتهم اقناع نفسه بهذا الدفاع قبل أن يقنع المحكمة وذلك بمحاولة خلط هذه الواقعة بموضوع البلاغ مع واقعة سبقتها بنحو ساعة وكانت بين المتهم وأحد الجمهوريين اسمه عز الدين دالى - فقد كان المتهم يقف فى نفس المكان قبل ساعة من الحادث موضوع هذا البلاغ وحاول التهجم على عز الدين دالى وخطب فى الناس مخبراً الناس على ضربه وعلى ضرب الجمهوريين وقتلهم وعندما قال له عز الدين دالى لماذا تحرص الناس على ضربنا وجهادنا وتبخر أنت بعيداً وسالفاً فقال له المتهم اراي أعف هذه العصا التى أضعدها على المتابر عن ضربك « ولقد فتح بلاغ ضد المتهم بخصوص تلك الواقعة وانتهى به الأمر الى الإحالة للمحاكمة أمام محكمة كبرى تحت المادة ٩٠ عقوبات - وعلى أى حال يمكن الرجوع لأوراق ذلك البلاغ وأوراق محكمة الاحالة للتحقق مما ذكرناه .

ويكفى هنا أن نشير للمرة الثانية أن المتهم لم يذكر إطلاقاً للمتحرك والذي استجوبه بعد ساعات من الحادث أنه رفع عصاه ليقول للشاكى أنه يعفها عن ضربه بها - بل ذكر صراحة أنه رفع عصاه لأن أحد الجمهوريين رفع يده .

٥- نقول مرافعة الدفاع أن الاتهام قد فشل فى اثبات التهمة التى ما وراء مرحلة الشك المفقول . ونقول المرافعة أن البيئة التى قدمها المتهم لتثير الشك فى عملية التهجم والضرب .

ونحن لا بد أن نسأل الزميل ممثل الدفاع : ماذا يشكك فى أقوال شهود الاتهام الثلاثة ؟ هل مجرد كون الشهود من الجمهوريين يجعل أقوالهم غير مقبولة ومشكوك فيها ؟ لقد سبق

لهؤلاء الشهود أن أخذت أقوالهم في يومية التحري، وجاءت إقاربتهم أمام المحكمة متناسقة تماماً مع أقوالهم في يومية التحري مما ينفي عنهم أنهم قصدوا إلى إضافة أي أقوال لتوريط المتهم. كما أنهم لم يفتوا في أي تناقض يشكك في أقوالهم.

ولقد ذكر الشاكي على اليمين أنه لم يكن يعرف أي شيء عن المتهم قبل الحادث وليس له به أي صلة. وكان على الدفاع أن يحاول مجرد المحاولة اقناعنا بوجود أي سبب يجعل الشاكي يتهم هذا المتهم بالذات وليس أي واحد غيره من الناس الذين كانوا يشقون أمام البنك ..

ومع أن مثل الدفاع قد بني طعنه في أقوال شهود الاتهام على أساس أنهم يؤمنون بنفس فكر الشاكي إلا أنه قد سكت عن قول الشيء الذي يربط بين المتهم وشاهد الدفاع وهو معارضتهما للفكرة الجمهورية فالرجوع إلى أقوال المتهم نفسه نجد يقول بأن الشاكي قد عرض الكتاب على (مصطفى) ويعني شاهد الدفاع - وأن مصطفى قد أشار له بأن يتكلم في الموضوع لأنه خاص بالعقيدة - كذلك تؤيد أقوال الشاكي على اليمين أن شاهد الدفاع والذي جاهر بمعارضته للشاكي ويقول أنه لن يقرأ للجمهوريين إلا قد التفت نحو المتهم بعد إيداء معارضته وقال: ولنا في مولانا أسوة حسنة ..

إذاً فإن الصلة وثيقة بين المتهم وشاهد دفاعه فهو يشاركه الرأي والمعارضة للجمهوريين وهو في النهاية قد حمله بعربيته كما قال وأوصله إلى منزله .

لقد ذكر شاهد الدفاع للمتحرى أقوالاً مختلفة عن تلك التي أدلى بها أمام المحكمة. وقد أيد المتحرى على اليمين أن ما سجله على اليومية هو الأقوال التي سمعها من الشاهد إلا أن الشاهد قد وجد القرصة ليقول أن أقواله لم تؤخذ في النقطة .

وعلى أى حال ليس فيما ذكره شاهد الدفاع ما ينفى ما ذكره شهود
الادعاء أنهم قد سمعوه أو شاهدوه . وبالقن في ما ذكره شاهد
الدفاع يتضح أن الأشياء التي سكت عنها أكثر من الأشياء التي
ذكر أنه قد سمعها أو شاهدها ، إذ أنه قد ذكر أن عدة وقائع
قد وقعت في وقت الحادث منها كلامه هو مع الشاك ثم تدخل
المتهم ثم حديث « الشخص الآخر » مع المتهم ثم النقاش والتعش
الذي ذكر أنه قد وقع - ومع كل ذلك يقول الشاهد أنه لم يسمع
أى نبذ أو شتيمة غير كلمة « ابن الحنظلة » .

والجدير بالذكر أن هذا الشاهد قد ذكر في رده على

أسئلة الادعاء بأنه ربما يكون في كلامه تافه ولكن لا أذكره .
أورد ممثل الدفاع في الفقرة الأخيرة من مرافقته سوء الخاتمة
وهو كلام يخرج عن الموضوعية ويعنى عن قوله أى رجل له بقية من
دين أو عقل . ومثل هذا الكلام يعنى في النهاية إصراراً من
المتهم على كل ما أثبت الادعاء أنه قد قاله عن الإخوان الجمهوريين .
ولعل ممثل الدفاع لا يعلم أنه كان يتبعى عليه أن يثبت
بالدليل ما ادعاه المتهم عن الجمهوريين أو مرشدهم لا أن يقول
لنا بأن ما تفوه به المتهم هو نتائج جاهزة لحكم محكمة الردة .
وكان يجدر بممثل الدفاع أن يعلم بأن محكمة الجنايات الموقرة
تعتبر الوقائع الثابتة أمامها بالبينة وليس الوقائع التي يراد
أن تستنتجها من حكم مثل حكم محكمة الردة .

ومع أن كثيراً من خصوم الجمهوريين يتحدثون عن
محكمة الردة إلا أن أحداً من القانوين لم يقل حتى الآن بأنها
كانت محكمة دستورية . وفي الواقع فإن كل منصف يعلم أن
تلك المحكمة كانت مهزلة ومكيدة سياسية كان قاضيتها ومدعيها
وشهودها لعبة في أيدي سدة الدستور الاسلامي المزيف الذي

كانت تدعوه الطائفة والاختوان المسلمون قبل قيام ثورة مايو:
وأن أسوأ من تحدث عن محكمة الردة وكشف وجهها الحقيقي
هو المدعى الذى رفع الدعوى أمامها وهو الأمين داؤد والذى ذكر
في كتابه عن تلك المحكمة أنه قابل قاضيهما توفيق أحمد الصديق
ووجد عنده استجابة طيبة لرفع الدعوى ضد الأستاذ مجود محمد
له ثم جاءت المباركة من القصر الجمهورى لذلك العمل الأخرق
والذى نعتين وصمة عار في جبين القضاء السودانى وفي جبين
كل قانون حتى يتبرأ منه ويدينه .
عليه والأسباب التى أوضاعناها أعلاه نلتبس إدانة المتهم تحت
جميع المواد التى ونجه له الاتهام بهو جيبها ...

ولكم وافد الاحترام
المخلص

أحمد سليمان دفع السيد - المحامى

بسم الله الرحمن الرحيم

١٩٧٧/١٠/١٠

المقارن

موجز الوقائع : بتاريخ ١٩٧٧/٥/٣١ الساعة صباحاً

كان الشاكي خيراً أحمد خيري شاهد

اتهام (٢) ومعه اثنان من زملائه الجمهوريين وهما شاهد
اتهام (٣) يوسف صالح أحمد وشاهد اتهام (٤) عيد الله أحمد النعيم
يعرضون كتب الفكرة الجمهورية للدعوة الاسلامية الجديدة على
الناس في السوق العموى. وبالقرب من بنك الخرطوم وجدوا
جماعة من بينهم المتهم فعرضوا الكتب على واحد من هذه

المجموعة فرد عليهم بعبية خبيثة بأنه لا يريد شراء كتب الفكر
 الجمهوري وأنه يمتلك منهم قلباً وقالاً وأنه قرأ كتب الفكر الجمهوري
 وكون فيها رأياً محدداً. وقرر أن لا يقرأ لهم مرة أخرى ثم التفت
 هذا الشخص وهو شاهد دفاع ① إلى المتهم وقال مشيراً إليه ولنا
 في مولانا اسوة حسنة ، وما كان من المتهم إلا أن قال ويأمر بالمعروف
 والنهي عن المنكر وشتم الإخوان الجمهوريين ، ووصفهم بأنهم كفار .. وأنهم
 أولاد حرام وأن الأستاذ محمود محمد طه ودحرام وأنه قليل الأدب
 وأنهم ملاعين .. وأولاد كلاب .. وأنهم أباحوا اللواط وحملوا
 المحرمات .. ووصف الاخوات الجمهوريات بأنهن عاهرات ومطلقات
 .. ولما شعر الشاهد خيري أحمد خيري أن الأمر سيتفاقم وأنت
 الموصوع لا يستحق الوقوف عنده رأى من الأفضل أن يغادر
 ذلك المكان خوفاً مما لا تعد عقابه فلما هم بالانصراف وأدار
 ظهره سمع أحدهم ولعله شاهد دفاع ① يتبعه بقوله لا .. لا ..
 فلما التفت ليرى ما قد يحدث فإذا يطرق عصاة المتهم تقع
 على ظهره .. وعلى هذا انفض الشجار وأخذ شاهد دفاع ①
 المتهم بعربيته وواصله إلى بيته تقادياً لما قد يحدث .. وبعد ذلك
 اجتمع الإخوان الجمهوريون وقيموا الأمر فيما بينهم وقرروا
 رأيهم على أن يفتح بلاغ فيما حدث وعلى هذا الأساس تقدم
 الشاكي خيري أحمد خيري شاهد اتهام ② بشكوى يوم ١٩٧٧/٦/١
 تحت المواد ٢٩٦ - ٤٤١ من قانون العقوبات وبعد سماع إفادات
 شهود الاتهام واستجواب المتهم تحت المادة ١٨١ إجراءات
 توصلت المحكمة إلى أن مواد الاتهام الواجبة التطبيق هي المواد
 ٤٣٥ - ٢٩٦ من قانون العقوبات .. وحسب منطوق المادة ٤٣٥
 عقوبات فإنها تنفذ على الآتي :-

١١... كل من تصدر منه أو ينشر اختياراً كاذبة إما بكلام

يجهر به أو ينقله بأي وسيلة آلية أو يراد أن يقرأه الناس وأما
بالإشارات أو بطرق التعبير المرئية قاصداً بذلك أو مع علمه
أو وجود ما يحمله على الاعتقاد بأن هذه الأخبار الكاذبة
قد تخذش سمعة أي شخص أو طبة من الناس أو سمعة الدولة
أو أي من مؤسساتها الدستورية أو هيئاتها الإدارية أو جهزتها
السياسية يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سنتين أو بالغرامة
أو بالعقوبتين معاً ... //

ومن هذه المادة يمكن أن نلخص عناصرها في الآتي :-

- ① أن يصدر عن الجاني أو ينشر أخباراً تتضمن واقعة معينة أو
وقائع معينة ..
 - ② أن يحصل ذلك إما بكلام يجهر به أو أن ينقله الجاني بأية
وسيلة آلية أو يراد أن يقرأه الناس أو بالإشارات أو بطرق
تعبير مرئية ..
 - ③ أن تكون العبارة أو العبارات الصادرة تتضمن أخباراً كاذبة ..
 - ④ أن تحقق العبارات الكاذبة بالأفراد أو الجماعات كمجموع ..
 - ⑤ إن الجاني بهذه العبارات الكاذبة خدش سمعة أي شخص أو
مجموعة من الناس وأن يوجد ما يحمل على الاعتقاد بأن هذه
الأخبار كاذبة تخذش سمعة تلك المجموعة ..
- وعلى هذا يمكن للمحكمة أن تطرح على نفسها الأسئلة

التالية :-

س : هل العبارات التي صدرت تضمنت واقعة أو وقائع معينة ؟
والمحكمة تجيب على ذلك بنعم . إذ أن المتهم وصف الأخوان
الجمهوريين بأنهم كفار حسب إفادة شاهد الاتهام ⑤ وأنهم
أباحوا للواط حسب إفادة شاهد الاتهام ④ وأنهم حملوا
المجرمات حسب إفادة شاهد الاتهام ③ وشاهد الاتهام ④
وأن بناءهم عاهرات ومطلوقات حسب إفادة شاهد الاتهام ①
س : هل جهر المتهم بالعبارات الكاذبة التي ذكرها في حق الجمهوريين ؟

والمحكمة تجيب على ذلك بنعم . إذ أن شاهد الاتهام (٣) وشاهد الاتهام (٤) أعدوا على اليمين أنهم سمعوا المتهم يتفوه بالألفاظ المذكورة في الفقرة (١١)

هل تضمنت العبارات التي صدرت من المتهم أخباراً كاذبة ؟
والمحكمة تجيب على ذلك بنعم . إذ لم يستطع المتهم أن يثبت أن الأخوان الجمهوريين أياحوا اللواط أو حللوا المحرمات وأن بناتهم عاهرات الخ //

٤
س

هل قصد الجاني بالعبارات المذكورة آنفاً خدش سمعة الأخوان الجمهوريين كجموعة مع علمه بكذبها ؟

والمحكمة تجيب على ذلك أيضاً بنعم . إذ أن المتهم أراد إيذاء سمعتهم وتغيير الناس مفهوم وازدراءهم في الوسط الذي يعيشون فيه بنشره تلك الأوصاف القبيحة التي ذكرها مع علمه بأن ما قاله ليس صحيحاً بدليل أنه لم يستطع أن يورد البينة على صحته .

أما المادة ٩٦ من قانون العقوبات فإنها تنص على الآتي :-
« كل من يتهجم على أي شخص أو يستعمل معه القوة الجنائية من غير أن يصدر من هذا الشخص استقذار شديد مفاجئ يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات »

فالمتهم قد تهجم على الشاكي حسب التعريف الوارد عن التهجم في متن المادة ٩٥ عقوبات واستعمل معه القوة الجنائية حسب التعريف الوارد في متن المادة ٩٤ عقوبات .

وعلى هذا يمكن أن نلخص عناصر استعمال القوة الجنائية في المادة ٩٤ « أربيع للقانون » والتهجم في المادة ٩٥ « أربيع للقانون » في الآتي :-

(١) أن يستعمل الجاني القوة بمعناها الوارد في المادة ٩٣ عقوبات
ويكفي فيها مجرد الملامسة التي تؤثر في الشعور ..

(٢) أن يكون ذلك دون رضا المجني عليه ..

(٣) أن يكون ذلك عمداً ..

(٤) أن لا يكون حصل استفزاز شديد مفاجئ ..

أما التهجم فعنايمه تخلص في الآتي :-

(١) أن يصدر عن الجاني إيحاء *gesture* أو تحفز *Provocation* لاستعمال
القوة ..

(٢) أن يكون الجاني قد أتى هذا الإيحاء أو التحفز في حتمية
الشخص المقصود به ..

(٣) أن يكون الإيحاء أو التحفز سبباً لخوف المجني عليه من

أن الجاني يوشك أن يباشر القوة الجبرائية عليه ..

(٤) أن يقصد الشخص من التحفز أن يوقع المجني عليه أنه يوشك

أن يستعمل القوة الجبرائية معه أو احتمال أن يسبب فعله ذلك الخوف ..

وعلى ضوء هذه العناصر تثير المحكمة الاستفسارات التالية :

١- هل تعد الجاني استعمال القوة الجبرائية مع الشاك دون استفزاز

شديد ومفاجئ ؟

والمحكمة تجيب على ذلك بنعم إذا أن شاهد اتهام (٢)

وشاهد اتهام (٣) وشاهد اتهام (٤) أكدوا على اليمين أن

المتهم أهوى عمداً بعصاه على ظهر الشاك خيري أحمد خيري

وأن ذلك لم يكن نتيجة استفزاز شديد ومفاجئ إذا اعتبرنا

أن معيار الاستفزاز هو جنون ..

فالمتهم يدفع بأن الفكر الجمهوري في مجموعته

يستفزه لأنه يحمل الغريب من الأفكار بالنسبة للدعوة الإسلامية

ولكن الدفاع عن خلال مناقشته أنه يذبح في إثبات عدم الاستفزاز

إذا اعتبرنا المعيار موضوعي ...

الفكر الجمهوري أو الدعوة الإسلامية الجديدة كما يسمونها
بشرت برسالة الإسلام الثانية فالرسالة الأولى في نظرهم هي
مستوى التشريع الإسلامي لعامة الناس دون التشريع الفردي الذي
كان يعيئته الرسول في خاصة نفسه وهو ما يسمى بمستوى السنة
أو الرسالة الثانية ومستوى السنة الذي كان يعيئته الرسول
في خاصة نفسه في نظرهم أرفع مكاناً من مستوى الشريعة لذا
أرادوا بدعوتهم الجديدة أن يعيدوا ما اندثر أو إحياء شريعة
سيدنا محمد الفردية لتكون للناس عامة بتقليد سيدنا محمد
صلى الله عليه وسلم

والجمهوريون قسموا القرآن إلى أصول وفروع وذكروا
أن آيات الفروع شريعة لعامة الناس وهي الرسالة الأولى .. أما
الرسالة الثانية فقد ائتمت على آيات الأصول وعمل بها الرسول
في خاصة نفسه وذكروا أن سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم
هو رسول الرسالة الأولى والثانية ولم يقولوا محمود محمد طه
هو رسول الرسالة الثانية ولكنهم ذكروا أن الرسول صلى الله
عليه وسلم فصل ^{الرسالة} الأولى وأكمل ^{الرسالة} الثانية وترك تفصيلها إلى يوم
يتأذن الله فيه بذلك ... والجمهوريون سعوا إلى تطوير
الشريعة الإسلامية وذلك بالانتقال من نص قرعي في القرآن
خدم غرضه على حد تغييرهم إلى نص أصلي مدخر في القرآن
إلى أن يجيء وقته .. فمثلاً في الزكاة أرادوا تطويرها من
زكاة المقادير التي وردت في آيات الفروع إلى زكاة الرسول
التي وردت في آيات الأصول وهي الاتفاق عن ما زاد من الحاجة
وهي بالتأكيد مستوى أرفع من زكاة المقادير وقس على ذلك
في كل ما دعوا إليه ... »

وعلى كل فالفكرة الجمهورية لم تخرج من القرآن الكريم
ولا من تفليد الرسول صلى الله عليه وسلم وكل ما جاء فيها منطقي
ويقبله العقل لذا فلا أرى أن هناك استغناء بالمعيار الموصوع
يوجب التهم واستعمال القوة الجنائية متهم...
كي

هل تحفز الجنائي في حمور المجيء عليه لاستعمال القوة

الجنائية بقصد تخويله ؟

والمحكمة تجيب على ذلك بنعم . استناداً على بيئة شاهد
التهام (ج) وشاهد اتهام (٣) وشاهد اتهام (٤) على الإمين
يؤيدهم في ذلك اعتراف المتهم بنفسه في يومية التحري بأنه رفع
العصا للتخويل في ثورة غضب وأنه لا يدري إن وقعت العصا
في الشاكي أم لا ولو أن البيئة في يومية التحري ليست مقبولة في
الاثبات حسب نص المادة ١١٦ إجراءات لسنة ١٩٧٤ م .
إلا أنه جاء في قضية حكومة السودان ضد حماد معلى
جاء الله وآخرين م/ع / ط ج / ٥٦ / ٧٤ / جاء في مذكرة المحكمة
العليا بصفحة - ٥ - بالفقرة الرابعة هايلي :-

« والأقوال الواردة في يومية التحري لا تلقى في البحر
ولكن تؤخذ كخلفية لمقابلة الأقوال التي ترد أمام المحكمة،
لأسباب منها.. أن الأقوال التي يدلى بها بعد الحادث مباشرة
عادة لا تكون مشبوهة »

وأما ما أثاره محامي الدفاع من دفع وطالب
في ختامها براءة ساحة المتهم بموجبها فالمحكمة ليست ملزمة
وهي تتحرى الواقع في الدعوى أن تنابع المتهم في مناحي
دفاعه الموصوع وأن ترد استغلاً على كل جزئية أو قولاً
يبيده أو حجة يثيرها ما دام الرد عليها مستقداً عننا من

أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة، وفي طرحها لما عداها معناه أنها لم ترف في غيرها ما يصبغ الركون إليه وما أثار المتهم لا يخرج عن كونه جدلاً .

لكل ما تقدم فالمحكمة تجد المتهم مذنباً تحت المواد ٤٣٥ ، ٢٩٦ بعد أن يست وقائع الدعوى بما تتوافر فيها العناصر القانونية للجريمة مستندة في ذلك إلى الأدلة التي أوردتها الاتهام والتي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها، وطرح دفاع المتهم للاعتبارات السالفة التي ذكرتها .
وعليه تجد المحكمة أن المتهم مذنب تحت المواد السالفة الذكر .

توقيع

عبد العزيز صديق حمدتو ١٠/١٢/١٩٧٧

أسباب تخفيض العقوبة :-

محكمة

طلبت المحكمة من المتهم أن يحضر شاهد أخلاق ليقدم أسبابه المخففة على اليمين ، وذكر أنه لم يحضر معه شخص لهذا الغرض ، والمحكمة رأت قبول أسباب المتهم المخففة، منه شخصياً على الرغم من أن ذلك مخالف المنشود .

أسباب التخفيف : دافعي الرئيسي عندما قمت بالسياب هو غيرة وحرص في الدفاع عن الاسلام .

(١) أنا مشرف أول بوزارة الري ولي مدة خدمة طويلة ،
بالإضافة إلى أن لي أعمال كثيرة أخرى أخدم بها الدين ،

منها أنى امام جامع وواعظ ومفتش خلاوى بالشئون الدينية وحافظ وقارئ قرآن .

(٥) أنا متزوج وعندي خمسة أطفال ، وليس هناك من يعولهم غيرى ، وليس عندي دخل غير مرتبى .

(٦) ليس عندي سوابق .
صحائف سوابق المتهم : لم يحضر له فيش .

عبد العزيز صديق حمدتو
٢١٩٧٧/١٠/١٠

الاستاذ أحمد سليمان

السلكى والجماعة التى ينتمى إليها مبرورون

أشد الضرر من فعل المتهم .

هذا المتهم يعتقد أن له الحق ديناً وشرعاً أن يفعل ما يشاء فى اعرامه وسمعة خصومه من الجمهوريين ، لذلك قاننا ترى أن مثل هذا المتهم لن يرعورع فى تهاديه فى هذا العمل وخاصة وهو يحترق إمامة الناس فى الصلاة والوعظ ، ويجيد كلامه قبولاً عند بعض الناس ، ولا يتعظ إلا إذا وقعت عليه عقوبة رادعة تجعله يعيد التفكير قبل الإقدام على أى عمل ، لذا فإننا نلتمس من المحكمة أن توقع عليه عقوبة السجن .

عبد العزيز صديق حمدتو
٢١٩٧٧/١٠/١٠

العقوبة :-

المتهم عنده أسياب مخففة معقولة ، لذا ترى المحكمة أن تستبعد العقوبة البدنية .. وكان بود المحكمة أن توقع عليه عقوبة مالية عالية نسبية لأن الحوادث كثرت بين الجمهوريين وما يسمونهم بالسلفيين في كل من بورتسودات وعطبرة والعاصمة المثلثة ومدني وكوسقي .. وغرض المحكمة في ذلك أن تعاقب خالداً ليرعوى زيد ، ولكن لحسن حظ المتهم ، فالحد الأقصى للغرامة تحت المادة ٢٩٦ عقوبات ألا تتجاوز العشرة مئتيهات .. وأما تحت المادة ٢٣٥ فالغرامة غير محددة ، وحسب نص المادة ٦٨ عقوبات ، التي تنص على الآتي :- « إذا لم يبين المبلغ الذي يجوز أن تصل إليه الغرامة ، فإن مقدار الغرامة الذي يحكم به يعتبر غير محدد ، إلا أنه لا يجوز أن يكون فادحاً .. » . وعلى هذا لا تستطيع المحكمة أن توقع عقوبة مالية رادعة تحت المادة ٢٣٥ عقوبات .

عبد العزيز صديق حمدتو

1977/10/10

الحكم :

عبد الرحمن عبد السلام

(١) الغرامة عشرة مئتيهات لمخالفة المادة ٢٩٦ وفي حالة عدم الدفع السجن لمدة عشرة أيام .

- (٤) الغرامة خمسة عشر جنيهاً لمخالفة المادة ٤٣٥ عقوبات وفي حالة عدم الدفع السجن لمدة ٢٥ يوماً .
- (٣) إذا لم تدفع الغرامة في الفقرة « ١ » و « ٢ » تسرى مدة السجن بالتعاقب وليس بالتطابق

عبد العزيز صديق حمدتو

٢١٩٧٧/١٤/١٠

جنايات مدني

الخاتمة :

في ختام هذا الكتيب ، لا بد أن القارئ قد اهتدى الى الأسباب التي دعتنا الى مقاضاة الشيخ عبد الرحمن عبد السلام وذلك خلال اضطلاعنا على متن هذا الكتاب ، وبخاصة حيثيات هذه القضية . فإن الأسباب التي دعتنا الى مقاضاة الشيخ عبد الرحمن عبد السلام أمام محكمة جنايات ودهدني ليست بأسباب شخصية ، وليست بأسباب دوافعها الغرض والهوى ، وإنما هي أسباب قصد منها كشف الشيخ عبد الرحمن عبد السلام ، كرجل دين ، ورجل وعظ ، ومقرئ للقرآن ، ثم هو بهذه الأوصاف يوجد عند شعب مدني ، وعند البسطاء منهم بخامة ، يوجد عندهم الاحترام ، ويوجد عندهم المكانة ، ويوجد عندهم الدجلة ، وليس هو في حقيقة أمره ، بمستحق لكل ذلك ؛ وقد سار هذا الكتاب شوطاً في توضيح ذلك بالأدلة والبراهين وبالرأي المحايد كما جاء في حيثيات المحكمة .

ولقد نعلم أن بعض أصدقائنا قد عتب علينا أن نقف موقف الاتهام في قضية المتهم فيها هو الشيخ عبد الرحمن عبد السلام ، وذلك لما يعرفونه هم ويقدرونه من وزن للجمهوريين ، ومن وزن للشيخ عبد الرحمن .. فهم يرون أن هذه القضية لا تقوم بين دين ، متكافئين ، في السلوك وفي الأخلاق وفي أدب الدعوة للدين وفي أدب معاشرتة المجتمع وفي أدب السيرة بين الناس ... ولو كان الأمر يقف عند هذا الحد لكان لأصدقائنا الذين يعتبون علينا كل الحق فيما ذهبوا إليه ، أما قات نظرنا لهذه القضية ، وإلى القضايا التي سبقتها عند رجال الدين أمثال الشيخ حسن عبد العزيز بومدين والشيخ سالمين بكوسى وهو كشاف وفصح من يتسمون برجال الدين حتى يكون الناس على بينة وبصيرة من أمرهم ..

لقد عرف الشيخ عبد الرحمن عبد السلام بدينية ودهدى بمعارضة الجمهوريين اتخذت نهجاً واسلوباً يعق عنه المواطن العادي خلل عنك داعية الدين .. فهو يسعى ، ويتنقل بين المساجد ، في الأحياء المختلفة ، ويخطب في المستعمرين ، من المصلين ، فيفرغ عليهم سياباً متصلاً موجهاً لأشخاص الجمهوريين ، في كلمات نابية ، وألفاظ قاحشة ، تؤذى السامعين .. ثم هو في نهجه ، في معارضة الجمهوريين ، قد اتخذ من مناسبات العزاء فرصاً مواتية ليوالى هجيومه غير التقي على الجمهوريين ، كل ذلك باسم الدين في غير دين ، وفي غير حياء ، فلا يفت عمله هذا إلى الدين ولا إلى الاخلاق ولا إلى العرف بصلة ..

لقد ثبتت إدانة المتهم الشيخ عبد الرحمن عبد السلام في هذه القضية تحت المادتين (٤٣٥) و (٢٩٦) : « الكذب - المذار والتهجم » ، ولقد حاولنا إبراز المركز في هذا الكتاب وهو مفارقة الشيخ للأخلاقيات وتورطه المقصود في جريمة الكذب مع ربط ذلك بدعوى الشيخ أنه داعية للدين !! وربط ذلك بصنفته واعظاً يعظ الناس في المساجد ، وفي غير المساجد ، في أمر دينهم ، وفي أمر آخرتهم !!

ونحن نسأل الشيخ : أما كان حرياً به ، وهو يعظ الناس ، أن يعظ نفسه ، وقد ثبت عليه الكذب المذار والتهجم !! لقد ظلم الشيخ نفسه عند نفسه بأن كان مطية للكذب ، وجعل من الكذب تجارة يتبعها عن البسطاء من الناس .. ونحن نسأل الشيخ ، أيضاً ، أكان في اعتقاده أن الجمهوريين سيضارون بهذا الكذب ، حتى لو افترضنا أن هذا الكذب قد جاز على قاضي القضية فحكم عليه بالبراءة مثلاً ؟! فإنه لو جاز ذلك فإن المضرور حقاً هو الشيخ ، نفسه أما كان حرياً بالشيخ أن ينظر إلى « القاضي » الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور ؟! فهو إن رجا في هذه القضية بأن يجوز على القاضي فعلته ، فإنه ، ومن المؤكد ، لا ينبغي من حساب الله .. ثم إن الشيخ عبد الرحمن عبد السلام ، وهو المقدر للشرائع ، وهو الذي يُسمع على نطاق القطر ، يرتل القرآن ، من راديو إذاعة جمهورية السودان لا يقف ولا تطالع الآية : « يستخفون من الناس ، ولا يستخفون من الله ، وهو معهم ، إذا يبيتون ما لا يبرعون من القول ، وكان الله بما يعملون محيطاً »

أليس في القرآن عظة للشيخ وهو يتعمد الكذب الصراح،
أم أن نبوة النبي صلى الله عليه وسلم قد بلغت الشيخ
: «رب قارئ للقرآن، و القرآن يلعنه» !!؟

لقد روى الأستاذ سليمان أحمد سليمان، في
هذا الصدد، أن عبد الرحمن عبد السلام، وقد جمعته
به مناسبة دعوة يستل الأستاذ عبد المطلب محمد الحاج
قد اعترف، في جماعة من المدعين، أنه فعلاً قد عثر ب
الجمهوريين بعصاه وأنه أنكر ذلك أمام المحكمة !!
و الأستاذ سليمان لا يروى ذلك الحديث من
قبيل الوشاية، وإنما يروى ذلك استهجاناً لهذا السلوك
من رجل يدعى الدين، ويدعى الدعوة للدين ..
أما بعد، فهل يقر للقارئ قرصة من حسن

الظن بالشيخ عبد الرحمن ؟
هل نحن أصحاب متفينة ضد الشيخ عبد الرحمن ؟
لا والله ! إن عدو الشيخ الحقيقي نفسه التي بين جنبيه،
التي سولت له الكذب، وأباحت له سوء الفعل ..
ومع ذلك، فإن القرصة هوائية للشيخ عبد الرحمن عبد السلام
أن يتخذ نفسه من هذه الهلكة، ويخرجها من هذه
الورطة، بأن يتوب عن فعلته، وينوب إلى ربه .. فإنه
إلا يفعل ذلك يقف عند حافة الهاوية التي قد تؤدي
به إلى غضب الرب .. ونشوق إلى الشيخ ما يعظه في
نفسه، فقد ورد في الأثر النبوي أن النبي صلى الله
عليه وسلم سئل : «أو يسرق المؤمن؟ قال : قد يسرق
المؤمن ! قالوا : أو يزن المؤمن؟ قال : قد يزن المؤمن ! قالوا :
أو يكذب المؤمن؟ قال : لا !!»

فانظر أيها الشيخ أين مكانك من الايماءات، بل
أين مكانك من الدين؟! فإن أول عمل تعلمه هو أن
تنتفض يدك من الدعوة إلى الدين ومن وعظ الناس
ومن نصيحتهم فإن أولى الناس بالدعوة وبالنصيحة وبالوعظ
لهو أنت.. فإن فاقد الشيء لا يعطيه ..

أما شعب ودمدني .. ومن ورائه الشعب
السوداني عامة، فليعلم أن مهمة هذا الكتاب تسير
في اتجاه عملنا الدؤوب الذي وظيفتنا أنفسنا فيه
وهو كشف وفضح رجال الدين حتى يكون التمييز واضحاً
بين الدين، ورجال الدين، وحتى يكون هيسوراً
إزاحتهم وإزالتهن من أمام مسيرة الشعب حتى يرد
الشعب المعين الصافي وينهل منهل الدين... ولنا أن
ننقذ ونعتبر بحديث المعصوم وهو ينظر عبد الله بن
عمر رضى الله عنهما: «دينك، دينك، يا بن عمر..
ولا يقرنك ما كان مني لأبويك، فخذ ممن استقاموا ولا
تأخذ ممن قالوا!!»

دَعْوَةُ الْمُتَقِفِينَ بِمَدِينَةِ وَدْمَدَنِي

هذه الدعوة توجهها للمتقنين بمدينة هدى ، على وجه الخصوص ، وإن كانت في نفس الوقت دعوة إلى كل المتقنين بكل مدن السودان وقراه .

لقد قرأتم في هذا الكتاب وتابعتم ما كان من أمر هذه القضية حيث بدأت في الشارع وانتهت في المحكمة ، رأيتم كيف تصرف رجل يحسبونه من "العلماء" بتلك العصبية المؤسفة ، وكما رأيتم كيف آزره أشياؤه من ألفة المساجد ومن وعاظ المدينة ، مستغلين بذلك حرمة المساجد التي دلبسوها والتي يحرقون خلفها رجلاً وكذباً ورياء .. ثم رأيتم في نفس الوقت كيف تصرف الاخوان الجمهوريون في الترفع عن الصغار والبعد بأنفسهم عن الاسواق والسياب ورد المظاهرات .. ولا بد أنكم قد كونتم رأياً واكتسبتم تجربة من خلال رحلاتكم عبر صفحات هذا الكتاب .

أما نحن فنريد أن نعتب عليكم وأن نقول لكم أنكم دون مستوى قاهتكم بكثير ، لا سيما في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ أمتكم ، وهي مرحلة تحتاج فكمكم كما تحتاج مضاءكم ، وليس في

السلبية التي تعيشونها هو صنع لكم كريمة فانقصتوا عت
انفسكم هذه السلبية وبادروا انتم الى مواقع
الصدارة ، ولا تتخذوا بهذه المظاهر الكاذبة ، ثم اقبلوا
على الاطلاع ، وترشح لكم كتب الفكر الجمهوري
لنتخصص بها من تلك الجهالات ، وفيها كل الغناء
وكل الوفاء لتطلعا بكم وآمالكم ثم واجهوا جهالات الجهال
بالحسم الفكري ولا تسمحوا للقوض ولا للعتف ان
يجد سبيلا داخل هذه المدينة المباركة منذ اليوم ،
وفقكم الله واعانكم وتقبل منكم ..

الاخوان الجمهوريون
أمدردمان صدي ١١٥١ ت ٥٦٩١

في هذا الكتاب :

- قصة هذا الكتاب
- الغرض من هذا الكتاب
- رجال الدين ومحكمة كوستي وشهادة الزور
- ما حدث في كوستي تكرر في مدلف
- حيلولة المحكمة
- مرافعة الدفاع
- مرافعة الاتهام
- قرار المحكمة
- أسباب تحقيق العقوبة
- دعوة المثقفين